

## وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

عن العام المالى ٢٠٠١

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛  
وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٢/٤/٣٠ لاعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠١ ؛  
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٣/٤/٢٣ ؛

### قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٧٦٧٧٠٠٣,٢٧ جنيه (سبعة ملايين وستمائة وسبعة وسبعون ألفاً وثلاثة جنيهات وسبعة وعشرون قرشاً) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٦٦٩٦٢٩٢,٧٦ جنيه (ستة ملايين وستمائة وستة وتسعون ألفاً ومائتان واثنان وتسعون جنيهاً وستة وسبعون قرشاً) وزيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٨٠٧١٠,٥١ جنيه (تسعمائة وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة جنيهات وواحد وخمسون قرشاً) أضيفت للاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ١٧٤٢١٨٠٣,٩١ جنيه (سبعة عشر مليوناً وأربعمائة وواحد وعشرون ألفاً وثمانمائة وثلاثة جنيهات وواحد وتسعون قرشاً) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٤/٢٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب